MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

اثر متغير الطاقة في العلاقات الصينية – السعودية بعد عام 2014

م.م. مصطفى عبد الكريم مجيد[1] ، م.م. نور سمير محمد[2]

قسم السياسة الدولية– كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين[1]

قسم الفكر السياسي – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين[2]

استلام البحث:10-06-2025 مراجعة البحث :13-07-2025 قبول البحث:13-08-2025

الملخص

بانتهاء الحرب الباردة، شهد مفهوم الأمن تحولا جوهرياً في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، اذ برزت الحاجة لاعادة النظر في توسيع المفهوم التقليدي للأمن المتمثل بالإطار العسكري ليصبح اكثر شمولا بتضمنه ابعاداً جديدة متعلقة بالأمن الاقتصادي، والبيئي، والغذائي، والطاقوي. ليتفق بعدها المجتمع الدولي بأن مصادر التهديد لم تعد مقتصرة على استخدام القوة المسلحة وانما توسعت لتشمل عدة مجالات تمس استقرار الدول ومصالحها الحيوية وفي مقدمتها الطاقة التي أصبحت تمثل عنصرا مهما في تحديد طبيعة الأمن العالمي والسياسة الدولية لكونها مصدراً استراتيجيا مهماً ومؤثرا في السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها واحد اشكال القدرات الشاملة للدول المختلفة في تحديد وضع ومكانة الدولة في النظام الدولي. ومن هنا برزت العلاقات الصينية – السعودية كنموذج متقدم للشراكة المستندة على المصالح المتبادلة في مجال الطاقة، لكون السعودية أحد أهم موردي النفط للصين والتي تعتبر من أكبر مستهلكي الطاقة عالميا.

الكلمات المفتاحية: الطاقة ، امن الطاقة ، العلاقات الاقتصادية، التعاون الاقتصادي، الاسواق العالمية.

Abstract:

With the end of the Cold War, the concept of security underwent a fundamental shift in political thought and international relations. The need emerged to revisit the traditional military-based concept of security, expanding it to include new dimensions related to economic, environmental, food, and energy security. The international community subsequently agreed that sources of threat were no longer limited to the use of armed force, but had expanded to encompass several areas that affect the stability and vital interests of states, most notably energy. Energy has become a significant element in determining the nature of global security and international politics, as it is a significant strategic resource that influences the foreign policy of both oil-exporting and importing countries, and one of the forms of the comprehensive capabilities of various states in determining the status and position of the state in the international system. From here, Sino-Saudi relations emerged as an advanced model of partnership based on mutual interests in the energy sector, with Saudi Arabia being one of the most important suppliers of oil to China, which is considered one of the largest energy consumers in the world.

Keywords: energy, energy security, economic relations, economic cooperation, global markets.

المقدمة:

تجسد الطاقة أحد أهم العوامل المحورية في تشكيل بنية العلاقات الدولية، وبالاخص في القرن الحادي والعشرين الذي برز فيه تصاعد الطلب عالميا على مصادر الطاقة التقليدية ومنها النفط والغاز بشكل غير مسبوق. الامر الذي جعل من الطاقة عنصر اساسيا واستراتيجيا في صياغة السياسات الخارجية للدول. ومن هذا المنطلق مثلت العلاقات الصينية – السعودية بعد عام 2014 نموذجا مميزاً وبارزاً في التقاء المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في مجال الطاقة، اذ ان حاجة الصين المستمرة لتأمين إمدادات الطاقة بما يضمن استمرارية نموها الاقتصادي، كان له الاثر الكبير في تعزيز تعاونها مع المملكة العربية السعودية والتي بدورها ترى في الصين شريكا استراتيجياً ومحوريا لتحقيق اهدافها واسواقاً ضخمة لصادراتها النفطية. لتضل الطاقة وامنها الفاعل الأساسي في تطور العلاقات الثنائية بين البلدين وعنصرا استراتيجيا يعكس

توازن المصالح في قطاعات الاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا، ويؤثر في مسار الشراكة بين البلدين على المستويين الإقليمي والدولي.

اهمية البحث: تتمثل اهمية البحث في مجموعة من الابعاد السياسية والتي يمكن ابرازها على النحو الاتي:

1- تأتي أهمية البحث في توضيح دور الطاقة في توسيع نطاق الشراكة لتتضمن الاستثمارات والبنية التحتية والطاقة المتجددة و تأثير تحولات اسواق النفط العالمية بعد عام 2014 على التعاون الثنائي بين الصين والمملكة العربية السعودية

2-دور متغير الطاقة وتاثيراته الجيو سياسية في تعزيز مكانة الدولتين الاقليمي والدولي

3- دراسة الابعاد الجيوسياسية والاقتصادية لمتغير الطاقة.

أهداف البحث: تتحدد اهداف البحث في مجموعة من الاهداف تتمثل بما يلي:

1-التعرف على مفهوم أمن الطاقة بشكل عام وفق المنظور الصيني والمملكة العربية السعودية

2- رصد التحديات و المعوقات التي تواجه البلدين في مجال امن الطاقة

3- تفسير دور متغير الطاقة في تعميق العلاقات بين البلدين بعد عام 2014 وانعكاسات تحولات اسواق النفط العالمية على تلك العلاقات.

4- استكشاف دور مبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030 في دعم الشراكة بين البلدين في مجال الطاقة.

مشكلــة البحــث:

تتمحور أشكالية البحث حول التساؤل الاتي: ما هو حدود تطور العلاقات الصينية السعودية في مجال الطاقة بعد عام 2014 وما هو تأثيرها على المصالح الاستراتيجية بين البلدين، والذي تتفرع منه الاسئلة الآتية:

1-ما مفهوم امن الطاقة وفق منظور البلدين؟

2- ما هي المرتكزات والاستراتيجيات التي اتبعتها كل من الصين والمملكة العربية السعودية في المجال الطاقوي في ظل التحولات العالمية في مجال الطاقة؟

3- ما هي التحديات والعقبات التي واجهت صناع القرار لدى الدولتين في ظل التعاون الطاقوي بينهما؟

فرضيــة البحــث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان متغير الطاقة هو الفاعل الاساسي في العلاقات الصينية – السعودية بعد عام 2014 من خلال تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتوسيع مجالات التعاون السياسية والاقتصادية بين البلدين كما أسهمت الشراكة الطاقوية في تهميش تأثير المتغيرات السياسية التقليدية، لتصبح العلاقات بين البلدين أكثر استقرارًا وبعيدة عن الضغوط الخارجية. كما انها اسهمت في تعزيز المكانة الجيوسياسية للبلدين على المستويين الاقليمي والدولي.

منهجيـة البحـث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول واقع العلاقات ما بين الصين والمملكة العربية السعودية وتحليل اثر التعاون في المجال الطاقوي في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، كما اعتمد على المنهج الاستقرائي فاستخدم لدراسة المؤشرات الاقتصادية والسياسية للطاقة وربطها بمشروعات التعاون بين البلدين في هذا المجال ودورها في تحديد الاتجاه العام لمسار العلاقات الصينية – السعودية.

هيكليـة البحـث:

انطلاقاً من فرضية واشكالية البحث فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول الرؤية الصينية – السعودية لامن الطاقة، في حين تناول المبحث الثاني: التعاون الصيني – السعودي في مجال الطاقة، في حين خصص المبحث الثالث والذي جاء بعنوان: مستقبل تأثير متغير الطاقة في العلاقات الصينية – السعودية

المبحث الاول: الرؤية الصينية – السعودية لامن الطاقة

مثلت الطاقة شريان الحياة والمحرك الاساسي للاقتصاد الصيني ، كما جسد امن الطاقة الصيني قضية استراتيجية حساسة غالبا ما اثارت قلق ومخاوف صانع القرار الصيني وان اي نقص في امدادات الطاقة يعتبر بمثابة تهديد لها ، لذا حاولت الصين تامين ما امكن توفيره من مصادر الطاقة الضرورية لاقتصاد سريع النمو في ظل كونها ثاني اكبر دولة مستهلكة للنفط وثالث اكبر مستورد لها ، الامر الذي دفع الصين لتجد في الخليج العربي وبالاخص المملكة العربية السعودية اهميتها الاستراتيجية والتي تمثل الممول النفطي الاول لها والعمل على خلق رؤية جيوبولتيكية جديدة في التعاطي مع المملكة في تطور علاقاتها

اولا: الرؤية الصينية

هناك اختلافات كبيرة في تفسري مفهوم امن الطاقة وفقا لسياسات كل بلد وتوجهاته اذا ما كان منتجاً او مستهلكاً لهذا المورد الحيوي، فقد عرفت الامم المتحدة امن الطاقة عام 1999 بانه الحالة التي تكون فيها امدادات الطاقة متوافرة في جميع الاوقات وبعدة اشكال وبكميات كافية واسعار معقولة . اما في الفكر الصيني فقد ارتبط أمن الطاقة بشكل وثيق بمفهوم الأمن القومي الشامل وذلك بفعل عدة عوامل منها حدوث ازمات طاقة بسبب خلافات بين الدول المنتجة والمستهلكة وسعي الدول العظمى للتحكم بمواردها الطاقوية للضغط سياسيا على دول اخرى وتقويض جهودها التنموية. إذ نظرت الصين إلى الطاقة بوصفها الأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي واستمرار النمو الصناعي. وعرف امن الطاقة بالمنظور الصيني على انه (ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين). ومن هذا المنطلق، لا يقتصر مفهوم أمن الطاقة الصيني على تأمين الإمدادات النفطية فقط، بل اتسع ليشمل ضمان تنوع مصادر الطاقة، وأمن طرق الإمداد والنقل، والسيطرة على الأسعار، وتطوير

القدرات الوطنية في مجالات الإنتاج والتكرير والتكنولوجيا الطاقوية [1]، فهي تركز من خلال التعريف الوارد الذكر على تامين جانب العرض ووصول هذه الامدادات اليها، لذا، يمكن القول

إن المفهوم الصيني لأمن الطاقة يقوم على ثلاث ركائز رئيسة:

1- ضمان الإمداد المستمر والمتنوع للطاقة من مصادر مستقرة.

2- تعزيز القدرات الوطنية في إنتاج وتكرير وتخزين الطاقة لتقليل التبعية الخارجية.

3- تأمين طرق النقل البحرية والبرية للطاقة من خلال حضور سياسي واقتصادي فاعل في مناطق العبور الحيوية. [2]

كما تمثل المفهوم الصيني لأمن الطاقة وفق وجهتي نظر اساسيتين وكالاتي

1-المفهوم (الواقعي): وهو من الاتجاهات الفكرية التي تنظر الى الطاقة بكونها صراعا من اجل السيطرة على موارد الطاقة الاستراتيجية وتحديدا الموارد النفطية، وانطلاقا من هذا المفهوم فان النفط يمثل عنصرا نادرا وثمينا ومرتكزا في مناطق جيوسياسية كسلعة مطلوبة، فأنه قد يتم استخدامه كسلاح ابتزاز على الساحة الدولية، وقد اعتبر انصار هذا الاتجاه بان امن الطاقة جزءا مهما من الامن القومي للدولة وان تعرضه للخطر يمكن ان يؤدي الى صدام عسكري بين الدول، لذا فان الصين سعت وفقًا للرؤية الواقعية لضمان أمنها الطاقوي عبر تنويع مصادر الاستيراد، والسيطرة على طرق النقل والإمداد، والاستثمار المباشر في حقول النفط والغاز خارج حدودها، وبالاخص في المناطق الغنية بالطاقة ومنها الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى. كما دعمت وجودها في تلك المناطق بأنشاء علاقات اقتصادية واستراتيجية طويلة الأمد تضمن استمرار تدفق الطاقة وتقليل تأثير الأزمات أو الضغوط الدولية على مصالحها. [3]

2-المفهوم (الليبرالي): برز هذا المفهوم خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، والذي تضمن على ان التوسع في الاكتشافات النفطية سينجم عنه تعاظم انتاج الدول النفطية خارج اطار منظمة اوبك وبالتالي تنوع مصادر الانتاج والبيع لهذه السلعة ليجعل منها سلعة عادية ومتوفرة وغير استراتيجية وبالتالي لا يوجد اي داع لاي تدخل حكومي إلا عند تعرض الاسواق لمشكلة تتطلب حل حكومي. كما تجلت وجهة النظر الليبرالية في ان الاعتماد على السوق الحرة وتخفيض الاستهلاك النفطي بالاعتماد على موارد اخرى هو الحل الوحيد لضمان امن الطاقة بدلا عن التدخلات العسكرية. وان افضل استراتيجية تتبعها الدولة هي ازالة كل الموانع والعوائق امام التجارة والاستثمارات التي تؤثر في وصول الامدادات الطاقوية بشكل عام والنفطية بشكل خاص[4]

[1] سارة محمود غزال، مسوغات التحرك الاستراتيجي الصيني في ظل مبادرة الحزام والطريق: الشرق الاوسط انموذجا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 27، كلية القانون والعلوم السياسية- الجامعة العراقية، العراق، 2025، ص- ص442-443.

[2] عدنان خلف البدراني، اهمية الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، العدد 6، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية- جامعة بغداد، العراق، 2016، ص271

[3] علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات ، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010، ص- ص159-160.

[4] علاء عبد الوهاب عبد العزيز، امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، المجلة السياسية والدولية،العدد41-42، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، العراق، 2019، ص- ص160-161.

وفي ظل هذين الاتجاهين في تحديد اهمية الطاقة كمورد اساس لديمومة النمو الاقتصادي، فهناك من رأى بان الصين قد تبنت وجهة النظر الاولى (الواقعية) في حين ذهب اخرون بتفسري الجدل الحاصل بين الوجهتين وما نتج عنها من طرح جديد في تحديدها لمفهوم امن الطاقة ورسم استراتيجياتها وسياساتها لتحقيق هذا البعد الامني والمستندة على ان النفط هو سلعة استراتيجية ومهددة بالنفاذ، مما يجعل التنافس الدولي نحو هذه السلعة في تزايد مستمر، ويتجلى هذا المفهوم في ضمان امدادات كافية وموثوقة من الطاقة بأسعار معقولة وبطرق لا تمس بالقيم والاهداف القومية الاساسية وهو ما يجعل الدولة المسؤول الرئيس عن ضمان امن الطاقة برسم استراتيجية خاصة لذلك. وضرورة استعمال الصين جميع الوسائل لضمان تدفق مصادر الطاقة المختلفة وان لزم الامر في الاخير التدخل العسكري مع عدم اهمال امكانية اللجوء الى التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في هذا المجال. [5]

شهد المفهوم الصيني لأمن الطاقة تغيرات عدة ، اذ كان أمن الطاقة الصيني في عهد (ماو تسي تونغ) وإلى غاية التسعينيات يقوم على فكرة تحقيق الاكتفاء الذاتي (**Self-sufficiency**) اذ أدى اكتشاف حقول (داكينغ) و(شانغلي) و(لياو) النفطية إلى منح الصين الاكتفاء الذاتي وتعاظم القدرة التصديرية على مدار 30 سنة. الا ان تناقص مردودية تلك الحقول النفطية الثلاث مع مرور الوقت وعدم نجاح توفير مصادر بديلة في ظل النمو الاقتصادي المتسارع في التسعينيات، جعل من أمن الطاقة قضية اقتصادية مستعجلة ويتطلب ضرورة إعادة النظر في المفهوم الصيني لأمن الطاقة الذي كان قائما على الاكتفاء الذاتي.

ان ارتباط استمرار النمو الاقتصادي الصيني المتسارع بضمان وصول الامدادات الطاقوية والنفطية وضع الصين امام تحدي كبير يتجسد بوضع الاسس الكفيلة لضمان وصول الامدادات الطاقوية، كما ان النفط من وجهة نظرهم سلعة استراتيجية ليست مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي فحسب وانما له انعكاسات دبلوماسية وسياسية وعسكرية ايضاً وهو ما يتطلب تدعيم قدراتها البحرية والعسكرية لتامين وصول شحنات الطاقة من المصادر الاجنبية[6].

وقد ورد مفهوم أمن الطاقة الصيني لأول مرة في الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام (2001-2005) أذ أشار هذه الخطة الى أمن الطاقة على أنه (ضمان وتأمين إمدادات النفط من الخارج الى الحد الذي يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين)، كما ورد أمن الطاقة في مسودة خطة الصين لتنمية الطاقة على المدى المتوسط والطويل لسنة (2004-2020) المعتمدة في 30 حزيران 2004 حيث ركزت على البعد البيئي لتُعرف أمن الطاقة على أنه (ضمان الوصول الى موارد الطاقة اللازمة للتنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً مع ضمان أن إنتاج واستخدام هذه الموارد لا يؤثر سلباً على البيئة) ، وفي عام 2006 ، برز مفهوم جديد لامن الطاقة ينص على (تأمين

[5] تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: تنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة ، 2008، ص429

[6] عمرو عبد العاطي، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2014 ، ص- ص52-53.

امدادات كافية من الطاقة لضمان استمرارية النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات من خلال التعاون الدولي لتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة)[7] ، وان هذا المفهوم الجديد يقوم على عدة مبادئ وهي :

1- يتسم امن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية.

2-لا يمكن ضمان امن الطاقة الا عبر العلاقات الدولية

3-ان يكون التعاون في مجال الطاقة في عدة اوجه وشاملا بمعنى ان يغطي جميع الميادين ومنها الجوانب التقنية والرأسمالية والنقل والمبيعات.

4-ان يكون التعاون المذكور في هذا المجال ذو مرونة وان يكون ثنائيا او متعدد الاطراف على مستوى الدول او الشركات او الاثنين معا وان يحقق التعاون الفائدة المشتركة. [8]

ثانيا: الرؤية السعودية

لقد حظيت المملكة العربية السعودية بمكانة قيادية في صناعة البترول العالمية، ووظفت هذه المكانة لتحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق البترول العالمية، من خلال مشاركتها في تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك)، مع كل من الكويت والعراق وإيران وفنزويلا عام 1960، كما شاركت عام 1968 في إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، كما تتمتع المملكة بموقع جغرافي ومناخي متميز يجعل الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة أمرًا مجديًا اقتصاديًا وداعمًا لجهودها في مجال تنويع مصادر الطاقة، ويعد البرنامج الوطني للطاقة المتجددة مبادرة استراتيجية تحت مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة ورؤية المملكة 2030 ، ويستهدف زيادة حصة المملكة في إنتاج الطاقة المتجددة إلى الحد الأمثل، وتحقيق التوازن في مزيج مصادر الطاقة المحلية والوفاء بالتزامات المملكة تجاه تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.[9]

يعتبر قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية من القضايا الجوهرية في السياسة الاقتصادية والاستراتيجية للمملكة لما يمثله من مصدر اساسي للطاقة عالميا تمثلت بمنتجات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات، وأحد أكبر منتجي ومصدّري النفط في العالم، فقد مثل النفط منذ اكتشافه في ثلاثينيات القرن الماضي محوراً أساسيا في بناء الاقتصاد السعودي ومكانتها الدولية، الامر الذي جعل المملكة تنظر إلى أمن الطاقة على أنه أحد مكونات الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي والسياسي لها. وقد تميز المفهوم السعودي لأمن الطاقة بالشمولية ودمج البعد الوطني والدولي بعد ان كان هذا

[7] عباسة جلايلي، الامن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على موارد الطاقة،مجلة قضايا دولية معاصرة،العدد10-11، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية- جامعة وهران1، الجزائر، ب.س، ص4.

[8] خديجة عرفة محمد، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،2014 ،ص67.

[9]) خديجة عرفة محمد، قيود الصعود: الظمأ الى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر، 2014 ،ص28.

المفهوم في المملكة يقتصر على ضمان تدفق إمدادات النفط دون انقطاع، والحفاظ على استقرار الأسواق في أوقات الأزمات[10]. الا انه بمرور الوقت تطور هذا المفهوم ليشمل جوانب أخرى تتعلق بالاستدامة والمرونة وكما يأتي

1. ان المملكة تملك دورا فاعلا في تنظيم سوق النفط والتأثير على أسعار الطاقة عالميا. اذ تلعب السعودية دور المنتج الموثوق عبر تنظيم الانتاج النفطي من خلال اوبك واوبك+ لتوازن العرض والطلب والمحافظة على استقرار الاسعار العالمية، وما يمنحه هذا التحكم للملكة من قدرة على التأثير في السياسة الاقتصادية للدول المستهلكة للطاقة.

2. الترويج لمكانة المملكة العربية السعودية كمركز مستدام للطاقة، وهذا ما فعلته ضمن رؤية 2030 من خلال تنويع مصادر الطاقة واستثمارها في الطاقة النظيفة لتعزيز مكانتها الدولية وجذب الاستثمارات الاجنبية وتعزيز الشراكات التكنولوجية.

3. اعتماد سياسات أمنية متقدمة لحماية المنشآت النفطية والغازية من التهديدات المادية والسيبرانية والاستثمار في البنى التحتية للطاقة لحماية خطوط الامداد من المخاطر الاقليمية

4. الاستدامة البيئية من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات ودمج سياسات خضراء للحد من الانبعاثات الكربونية وتحقيق التنمية المستدامة[11]

ومما تقدم فان المفهوم السعودي لامن الطاقة هو (الحفاظ على حرية الوصول الى حيث يوجد النفط بوفرة وتحسين ذلك) ، هذا التعريف الذي يعكس لنا وجود مشتركات في مفهوم امن الطاقة لدى الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء تتمثل بالاتي

1- تأمين استمرار عملية الانتاج وبما يتناسب مع متطلبات السوق.

2-تامين توفير سعر ملائم للمنتجين والمستهلكين وبما يعزز من استمرارية النمو الاقتصادي للطرفين.

3- التصدي لمختلف التحديات الامنية التي قد تعترض استمرار الانتاج وبما ينعكس سلبا على الاقتصاد العالمي بشكله العام. [12]

[10]) ديمتري زايبلين، السعودية الخضراء: صعود قوة كبرى في مجال الطاقة المتجددة، مجلة الدراسات الايرانية، العدد 19، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، 2024، ص-ص33-34.

[11]) مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، النمو من خلال التنوع وكفاية الطاقة: انتاجية الطاقة في المملكة العربية السعودية، تقرير استشاري، المملكة العربية السعودية، 2018، ص6

[12]) اشواق محمد الزهاني، لميعة عبد العزيز الجاسر، الاستثمار الامثل للطاقة المتجددة لتحقيق التنمية الاقليمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد 15، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الابحاث، الولايات المتحدة الامريكية،2022، ص135-136

المبحث الثاني: التعاون الصيني – السعودي في مجال الطاقة

ان العلاقات الصينية السعودية لم تكن باستمرار على نمط او وتيرة واحدة، فتراوحت بين القطيعة الكاملة وحتى الاقتراب الحذر الذي تسوده المصالح ومن ثم التعاون في المشاريع الاستراتيجية وفق مصلحة الطرفين ، اذ ان الصين ترغب بسوق اقتصادي قوي من دول الخليج في حين ان المملكة العربية السعودية ترغب بتعويض النقص الحاصل لديها في السوق ولا سيما مشترياتها من السلاح الصيني ، كما ان الصين ترغب بتوسيع نفوذها العسكري بدافع اقتصادي في ظل حذر من الولايات المتحدة الامريكية التي جعلت من منطقة الخليج العربي مناطق نفوذ خاصة بها ، كما ان المملكة كانت رؤيتها بعدم الاعتماد على الولايات المتحدة في ضمان امنها وضرورة وجود شريك اخر مثل الصين يوفر لها احتياجاتها في هذا الامر مع ايمانها بان الصين لا تملك تلك القدرات العسكرية في الخليج العربي وبالتالي صعوبة توفير ضمانات امنية لها ، لذا اتجهت المملكة في الاخير للاعتماد على الصين في التعامل الاقتصادي وتوفير احتياجاتها الامنية التي تمتنع الولايات متحدة الامريكية من تأمينها لها [13]

اولا: الصادرات

شهد التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والمملكة العربية السعودية توسعا مستمراً بعد عام 2014 والذي ساعد بدوره على التكامل الاقتصادي بينهما وتماشيا مع تعزيز العلاقات الودية بين الطرفين، وقد كانت اول مظاهر التعاون الاقتصادي ما بين الصين والسعودية برزت مع زيارة الرئيس الصيني(شي جين بينغ) الاولى الى السعودية في كانون الثاني لعام 2017، اذ جرى خلالها توقيع بحدود (14) اتفاقية في شتى مجالات التعاون ومنها (الفضاء ، العلوم ، الطاقة المتجددة)، كما تم خلالها الاتفاق على رفع مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين الى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وفي آذار 2017 حقق الملك سلمان بن عبد العزيز اول زيارة رسمية لعاهل سعودي للصين. كما تم توقيع اتفاقيات بلغت قيمتها بحدود (65) مليار دولار، ومنها انشاء مصنع للطائرات العسكرية من دون طيار في المملكة . اما في عام 2019 تم التوقيع على (15) اتفاقية تفاهم بين الطرفين في مجالات عدة منها الطاقة والتعدين والتجارة فضلاً عن مذكرات تفاهم اخرى في مجال الموارد المائية والمجال العلمي وغيرها. [14]

اما فيما يخص تجارة السلع، فتعدد المنتجات التي تصدرها الصين الى السعودية ومنها المنتجات الكهربائية والحديد والصلب وغيرها من المنتجات وبما يقدر باكثر من 70 % من القيمة الاجمالية للمنتجات المصدرة الى السعودية ، كما تستورد الصين من السعودية منتجات متنوعة منها المطاط والمنتجات البتروكيمياوية من بينها واردات الصين من المملكة والتي تمثل 15% من واردات الصين النفطية، وقد زادت حجم التجارة منذ عام 2000 بين البلدين، وبلغت في عام 2005 ما يقارب 59% واصبحت السعودية اكبر مصدر للنفط الى الصين، اذ بلغ مقدار ما صدرتها شركة سابك السعودية من مواد بتروكيمياوية ما يقارب اكثر من (2) مليار دولار سنويا كما تزايد حجم التبادل التجاري ليصبح عام

[13]) عبد الله عبد المحسن الفرج، مراحل تطور العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين، مجلة الدراسات الصينية العربية، العدد 1، 2021، ص95-102

[14]) مسعود بالساسي، خالد بقاص، تطور العلاقات الصينية السعودية، الدوافع والمكاسب،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر،2023، ص-ص406-407

2013 متجاوزا اكثر من (73) مليار دولار . اما واردات المملكة من الصين فقد بلغت عام 2018 ما يقارب (46) مليار دولار. اما في عام 2020 قفز حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية ليصبح (67) مليار دولار، وبالاطلاع على هذه الارقام يتضح بأن حجم التبادي التجاري بين الطرفين تضاعف اكثر من 20 مرة خلال عقدين[15] .

كما احتلت الصين مركز الشريك التجاري الاول للملكة في السنوات الاخيرة ، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات (2017–2021) بحدود (1.2) تريليون ريال اي بحدود (320) مليار دولار. وحجم التجارة البينية بينهما لعام 2021 (309) مليار ريال اي بزيادة مقدارها 39% عن العام 2020.اما حجم الصادرات السعودية الى الصين بلغ (192) مليار ريال وبما يقارب (51.2)مليار دولار .ومن ضمنها صادرات غير نفطية بحدود (41) مليار ريال اي (10.9) مليار ريال. وهكذا فان تلك الارقام تعكس كيفية تعزيز استطاعت الصين من تعزيز التعاون التجاري والعسكري مع السعودية خلال ما يقارب الثلاثين عام الاخيرة، للتجاوز بذلك الولايات المتحدة الامريكية والتي شهدت اضطرابا في طريقة تعاملها مع السعودية خلال السنوات الاخيرة ولتتمكن الصين من ملء الفراغ الذي تركته واشنطن في المملكة. [16]

اما فيما يخص الاستثمارات بين البلدين ، فقد تم عام 2017 توقيع ما يقارب 70 مليار دولار جراء صفقات الاستثمار والمشاريع التي جرت بين الشركات الصينية والسعودية في قطاعات الطاقة والبتروكيمياويات ونقل التكنلوجيا ، كما استحوذت الرياض عام 2021 على 20.3% من استثمارات الصين في العالم العربي للفترة (2005–2020) والتي تبلغ قيمتها (196.9) مليار دولار، كما عدت السعودية اكبر الدول العربية التي تبنت الاستثمارات الصينية خلال ذات الفترة بحدود (39.9) مليار دولار . وان نمو الاستثمارات المشتركة بين البلدين تعود لالتقاء الاهداف الاستراتيجية للدولتين وسعي الصين لايجاد شركاء اقليمين في منطقة الخليج العربي لدفع مبادرة الحزام والطريق التي اطلقتها الصين عام 2013 ورؤية السعودية 2030 والتي سنتطرق لها لاحقا والتي تهدف لجعل السعودية قوة استثمارية عالمية ومركزا عالميا يربط اسيا واوروبا وافريقيا من خلال تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط [17].

ثانيا: امن الطاقة وامداداتها

ان التعاون ما بين الصين والمملكة العربية السعودية من الامور التي شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة ولاسيما في مجال النفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية والتي احتلت مكانة مهمة في سوق الطاقة العالمي بصورة عامة والمملكة بصورة خاصة. فقد تضمنت الشراكة الصينية – السعودية في مجال الطاقة مجموعة من اهم الاستثمارات بين الشركة السعودية للبترول (ارامكو) وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) والشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) وذلك بانشاء مصانع تكرير النفط ومنها انشاء شركة ارامكو السعودية منشأة للبتروكيمياويات عام 2004 في مقاطعة فوجيان الواقعة في جنوب شرق الصين تتولى معالجة 8 ملايين طن من النفط السعودي وكذلك توقيع عقد استغلال لشركة

[15]) عبد الله عبد المحسن الفرج، مراحل تطور العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين ، مصدر سبق ذكره، ص98

[16]) مصطفى الدراجي،العلاقات الصينية السعودية : الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص– ص13–14

[17]) اعياد عبد الرضا ، حسين علي عبد الراوي، وداد حماد خلف، القوى الناعمة الصينية واثارها على الدول العربية: الخليج العربي انموذجا، مجلة الاداب، ملحق العدد136، كلية الاداب– جامعة بغداد، العراق،2021، ص– ص412–413

البترول الوطنية الصينية في ذات السنة لاستغلال حقول الغاز في صحراء الربع الخالي السعودي. وفي سنة 2012 نفذت شركة سابك السعودية استثمارا كبيرا لبناء منطقة ذات تكنولوجيا عالية ضمن مدينة شنغهاي الصينية[18].

وبعد عام 2014 ، تركزت الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة ضمن منطقة اليونان التي سعت الصين لجذب الاستثمارات اليها لتجعل منها منطقة ذات طابع اقتصادي عالمي ،وفي عام 2017 وقعت الشركة الصينية للالواح الشمسية (LONG) عقدا مع شركة السبق السعودية لانشاء بنية تحتية كبرى لتصنيع الواح الطاقة الشمسية في المملكة.

لقد اصبحت السعودية في السنوات الاخيرة المصدر الاول للنفط الى الصين متجاوزة بذلك روسيا التي تعد الجارة الشقيق والاستراتيجي للصين.اذ صدرت السعودية معدل(2.06) مليون برميل نفط يوميا في تشرين الاول 2020، وتراجعت صادراته في تشرين الاول 2021 لتبلغ (1.8) مليون برميل يوميا ، الا انه وبرغم هذا التراجع في كميات الصادرات النفطية السعودية للصين الا انها ظلت متقدمة على روسيا ، كما ان هذه الكميات جعلت الميزان التجاري يترجح لصالح السعودية ب(11) مليار دولار. وفي خلال الاشهر العشرة الاولى لسنة 2022 تفوقت السعودية كاكبر مورد للصين من النفط ، وبنسبة 18% من اجمالي مشتريات الصين للنفط الخام وبمقدار (1.77) مليون برميل في اليوم بقيمة(55.5) مليار دولار، كما انشأت شركة ارامكو صفقات توريد سنوية مع عدد من المصافي النفطية ومنها سينوبك ومؤسسة البترول الوطنية الصينية والمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري وشركة (نورينكو) الصينية وشركة تشجيانغ المتخصصة بالبتروكيمياويات[19] .

لقد سعت الصين ومن خلال تطوير علاقاتها مع المملكة لخدمة مشروعها الاستراتيجي الكبير (مبادرة الحزام والطريق) والتي اطلقها الرئيس الصيني (شيجينبينغ) عام 2013 والتي تهدف الى احياء وتطوير طريق الحرير التاريخي عبر مد انابيب غاز طبيعي ونفط وشبكات طرق وسكك الحديد وخطوط الكهرباء. مستغلة بذلك الموقع الجغرافي للمملكة ومكانتها الاقليمية وامكاناتها المادية الكبيرة واعتمادها كشريك فاعل لانجاح المبادرة وخدمة اهدافها الاستراتيجية . كما ان السعودية وجدت في الصين وما تملكه من وزن اقتصادي عالمي بانها ستسهم في تحقيق دور كبير وفاعل في الاستراتيجية التنموية (رؤية السعودية 2030) التي طرحها ولي العهد محمد بن سلمان لتطوير المملكة بحلول عام 2030 . [20]

اما في مجال الطاقة النووية ، فتعتبر المملكة شريكا مهمة للصين في هذا المجال ، فقد اكتشفت منذ وقت طويل امكانية ايجاد مفاعلات نووية تجارية كمصدر للطاقة المحلية، اذ تم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الصين والمملكة لتعزيز التعاون في مجالات (السلامة النووية، الأمن النووي، عدم الانتشار، والاستجابة للطوارئ) ،وكما ووقعت في هذا الاطار شركة مجموعة الهندسة النووية الصينية مذكرات تفاهم مع شركة سعودية لتحلية مياه البحر باستخدام المفاعلات النووية المبردة بالغاز. وبهذا فان هذا النوع من التعاون من شأنه توسيع مفهوم امن الطاقة ليشمل تنوع المصادر وتقليل الاعتماد

[18]) عزة جمال عبد السلام زهران، الدور المحوري للسعودية مع الصين في احياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد8، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الاسكندرية، مصر، 2019، ص- ص192-193

[19]) مصطفى الدراجي،العلاقات الصينية السعودية: الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة، مصدر سبق ذكره، ص14-15

[20]) عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، 2019، ص16.

على النفط واستدامة الموارد. كما شمل التعاون بين البلدين تطورا منظورا في مجالات الهيدروجين الأخضر والأزرق، ساعدهم في ذلك الامكانيات الانتاجية الكبيرة التي تملكها السعودية مقابل القدرات التصنيعية والتكنلوجيا المتقدمة التي تزخر بها الصين [21]

المبحث الثالث : مستقبل تأثير متغير الطاقة في العلاقات الصينية – السعودية

امتازت العلاقات السعودية–الصينية بالتطور المتسارع خلال العقود الأخيرة، لتتحول من علاقات اقتصادية محدودة إلى شراكة استراتيجية شاملة شملت مجالات الطاقة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والدفاع، والتجارة.الا ان مستقبل هذه العلاقة يعتمد على عدة عوامل تحكم الطرفين منها عوامل داخلية وفي مقدمتها العامل الاقتصادي والتي تترك تأثيرها على باقي العوامل الاخرى ومنها استمرارية النظام السياسي وارساء التماسك الوطني والتفوق في الاداء الدولي . كمان ان هناك عوامل اخرى من شأنها التأثير في مستقبل العلاقات بين البلدين منها التحولات في النظام الدولي والتطورات في سوق الطاقة العالمية ناهيك عن الاوضاع الجيوساسية الاقليمية، ومن هذا المنطلق برزت ثلاث سيناريوهات تحدد طبيعة مستقبل العلاقات الصينية السعودية [22]

اولا: مشهد التقدم

وفق هذا السيناريو فأنه هناك امكانية تحول العلاقات الصينية السعودية إلى تحالف استراتيجي طويل الأمد قائم على المصالح الاقتصادية والتوازن الجيوسياسي وتزايد اواصر الارتباط الخارجي للصين مع السعودية، مع بقاء السعودية لاعباً رئيساً في تزويد الصين بالطاقة ودعماً متبادلاً في المحافل الدولية ، ويعد هذا الاحتمال هو الارجح انطلاقا من سعي الصين المتزايد في تطوير مسيرتها التنموية واستمرار عملية النمو الاقتصادي فيها وزيادة الطلب العالمي على النفط .

لقد اخذت مظاهر تنامي الوجود الصيني في الخليج ولا سيما في المملكة العربية السعودية اشكالا متعددة تجلت بقدوم البعثات الدولية وتحول العلاقة بينهما من مجرد علاقة نفطية الى شراكة انتاج وتكرير من خلال مشاريع التكرير والطاقة والهيدروجين الاخضر وتطوير سلاسل امدادات طاقوية امنة تربط الخليج بالصين عبر مبادرة الحزام والطريق. اضافة الى عوامل اخر عززت من العلاقات المتبادلة بين البلدين[23] ومنها

1- نوعية النفط الخام المستخرج وظروف الانتاج والاسعار التي تعد اقل تكلفة اذا ما قورنت بنفس الظروف في مناطق اخرى

[21]) بن عائشة محمد الامين، الصين: هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، المركز الديمقراطي العربي ،برلين، 2021، ص39

[22]) عبد الله عبد المحسن الفرج، مراحل تطور العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين ، مصدر سبق ذكره، ص103-104

[23]) ابراهيم مردان مطر القيسي،السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العراق، 2013، ص268

2- لا تنظر الصين الى النظام السياسي عند توطيد علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى كما انها بعيدة عن التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول، وجل اهتمامها هو بناء علاقات منفعة مشتركة تستطيع من خلالها تحقيق مصالحها دون ان يترك انطباع بوجود تهديد لمصالح دول اخرى.

3-تعتبر رؤية الصين الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وبالاخص المملكة العربية السعودية جزءا من الرؤية الصينية الاستراتيجية باكملها ، وتكون هذه الرؤية قائمة على توظيف الموارد واليات القوة الناعمة الصينية في تحقيق اهدافها الاستراتيجية بالاضافة الى امتلاك عوامل التأثير على القرار الدولي وصناعته من خلال قوتها الناعمة المتمثلة بالاقتصاد والاستثمارات والتجارة وامدادات الطاقة والتكنلوجيا الحديثة .

4-ان الاقتصاد الصيني قائم على تبني مفهوم اشتراكية السوق وهو جامع بين انموذجين وهو المركزية الاشتراكية ورأسمالية الاطراف ، الامر الذي قد يدفع العديد من الدول العربية الى اعتماد نموذج يحاكي النموذج الصيني في الجانب السياسي والاقتصادي. [24]

وبالرغم من اهمية العوامل التي ذكرناها وتأثيرها على مستقبل العلاقات بين الصين والسعودية ، الا ان عامل الطاقة يعد من ابرز المؤثرات في مستقبل العلاقة بين الطرفين ، وذلك لاعتماد الصين عليها في سد حاجاتها المستقبلية لواردات النفط والغاز والذي يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي وسياسات الطاقة التي تعزز من كفاءة الوقود واستبدالها بالاكفا في قطاع النقل .كما ان تطور العلاقات الطاقوية بين البلدين سيكون معتمدا على الاحداث الدولية والاقليمية اذا ما كانت مواتية او معاكسة لهذا المجال. [25]

ثانيا: مشهد التراجع

ان التفوق الصيني في سلم الاقتصاد العالمي كنتيجة للنمو الاقتصادي الهائل الذي حققته وحجم الاستثمارات الاجنبية الهائلة والتي تدعم التوقعات بان الصين ستكون قوة عالمية اقتصادية والتي تضع الصين امام جملة من التحديات الداخلية التي قد تحول دون تحقيق هذا التقدم ومنها احتمالية تراجع النمو الاقتصادي لها نتيجة تعرضها لمجموعة عراقيل ، بالاضافة الى تحديات خارجية مرتبطة بمنطقة الخليج العربي بصورة عامة والمملكة بشكل خاص كاحتمالية بروز ضغوط أو إغراءات أمنية وسياسية من قبل قوى خارجية كالولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال والتي قد تدفع السعودية لإعادة ترتيب أولوياتها الأمنية والاستراتيجية، بما في ذلك تحالفات دفاعية جديدة أو تعزيزية موجودة.او تحول في السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة اذا ما تنامت مصالحها في مناطق اخرى منتجة بصورة اكثر. او حدوث تراجع في الاستثمار الصيني نتيجة تغير في أولوياتها الاقتصادية أو ضغوط داخلية ومنها حدوث تباطؤ اقتصادي، او تغييرات في

[24]) محمد بن هويدن، دوافع زيارة الرئيس الصيني الى السعودية، مجلة درع الوطن، العدد 612، وزارة الدفاع الاماراتية، الامارات العربية المتحدة، 2023، ص19

[25]) محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الازهر، مصر، 2014، ص97

سياسة الصادرات والذي قد يؤدي إلى تقليص التبادل الاستراتيجي ، بالرغم من ارتفاع التجارة والاستثمار مؤخراً الا ان هذا مسار قابل للتغيير. [26]

ومن العوامل الاخرى التي قد تسبب تراجع في العلاقات الصينية السعودية ، نتيجة ما تعاني منه منطقة الخليج العربي من قلة الاستقرار السياسي بسبب تعرضها لمشاكل عدة بين اطرافها الاقليمية وما تكبدته من حروب والذي بدوره انعكس تأثيره على امن المنطقة وامن الاستثمارات والامدادات في الطاقة، ناهيك عن وجود ملفات متعلقة داخل المنطقة لم تحل قضاياها كالملف الايراني بشأن ملفها النووي ونشاطها التسليحي الذي يمر بعدة تحديات وان عدم التوصل لحل سلمي لهذا الملف من شأنه ان يحقق فرض عقوبات عليها وبالتالي منع الشركات الاجنبية من التعامل مع ايران فضلاً عن بروز الحل العسكري من قبل الدول الغربية على ايران وبالتالي دخول المنطقة الى مواجهات عسكرية لتعم حالة عدم الاستقرار بل وحتى احتمالية غلق مضيق هرمز الذي لطالما هددت ايران به . وان هذا الوضع عكس ما تتصف به السياسة الخارجية الصينية الذي يسود عليها الطابع البرغماتي . الا انه وبالرغم مما تقدم ذكره فيبقى مشهد التراجع الاقل احتمالية في ظل المعطيات والتحديات الاقليمية التي طرحت سابقا والتي قد تؤثر على مشهد العلاقات الصينية السعودية في المستقبل. [27]

ثالث: مشهد الاستمرارية

لما كان اهم ما يميز العلاقات الصينية السعودية هو امتلاكها علاقات جيدة مع جميع دول منطقة الخليج العربي، كما ان الصين تقف على نفس المستوى في العلاقات مع تلك الدول بغرض الاستفادة من توجهاتهم، فضلاً عن حرصها على تنويع علاقاتها الدولية والذي يعكس التجاوب الفاعل مع دول المنطقة ولاسيما السعودية دون وجود مؤشر تراجع في تلك العلاقات. اذ تمتلك الصين دوافع لجعل سياستها الخارجية مستقلة مبنية على اعتبارات تتعلق بكونها قوى كبرى تسعى للعب دور عالمي ذو رؤية خاصة للاحداث الدولية ، وفي اطار سعيها للاستمرارية في هذه السياسة نحو اهدافها فانه يمكن وصفها بانها مفهومة اكثر مع الاستمرارية في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

اذ ان النمو الاقتصادي المتسارع للصين وسعيها لبناء قدراتها الصناعية يجعلها بحاجة متزايدة للنفط والغاز ويجعلها مجبرة في الدخول ضمن تحالفات وعلاقات سياسية واقتصادية مع الدول التي تمتاز بكونها تملك احتياطي عالي من النفط والغاز ،وتعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية والارتقاء بها الى تعاون استراتيجي لتصبح الاخير اكبر شريك تجاري للصين. وفي الوقت الذي كانت فيه التوجهات الصينية لها ابعاد اقتصادية مرتبطة بحاجتها الى موارد الطاقة، الا انها شملت ايضا جانبا تجاريا من خلال جعل الاسواق الخليجية سوقا مفتوحا لتصدير البضائع الصينية فضلاً عن الاستثمار في قطاعات الطاقة الذي تكون فيه الصين شريك مستمر، والعكس ايضاً حيث اخذت السعودية بالاستثمار في الصين كمشاريع التكرير لمعالجة لنفط الخليجي. اما بما يتعلق بالموقف الامريكي في المنطقة فقد عمدت الصين على جعل مستوى حجم مصالحها في المنطقة بشكل لا يمثل تحديا للمصالح الامريكية في المنطقة او اي شكل من اشكال التنافس

[26]) عزة جمال عبد السلام زهران،الدور المحوري للسعودية مع الصين في احياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030،مصدر سبق ذكره، ص205-207

[27]) احمد عبد الغني عليوي، الصراع الدولي في منطقة الشرق الاوسط واثره في امن الطاقة،مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد7، كلية القانون والعلوم السياسية- الجامعة العراقية ، العراق،2023، ص514-516

معها. وبذلك فان حجم المصالح الامريكية والصينية في المنطقة يعزز من حالة استمرار الوضع على ما هو عليه في العلاقات الصينية مع دول الخليج وبالاخص المملكة العربية السعودية[28]

الخاتمة

تمثل الصين بلد صناعي ذو اهداف واسعة يسعى للوصول فيها الى الاسواق العالمية وصياغة استراتيجيته بما يخدم مصالحه الاقتصادية ،والتوجه نحو شراكة استراتيجية مع البلدان الخليجية وبالاخص المملكة العربية السعودية تتعدى الاقتصاد لتشمل الطاقة والاستثمار والتعاون النووي والعسكري وغيرها من المجالات الاخرى . وقد شهدت هذه العلاقة بعد عام 2014 تطورا نوعيا وانتقاليا من التعاون التقليدي المعتمد على تبادل الغاز الطبيعي والنفط الى شراكة استراتيجية ذو افق جيوسياسي اوسع تتضمن على بناء إطار متوازن من المصالح المشتركة يعكس سعي المملكة لتنويع شراكاتها ضمن رؤية السعودية 2030، وسعي الصين لتعزيز حضورها في منطقة الخليج ضمن مبادرة الحزام والطريق، الا ان اهم مرتكزات هذه العلاقة انها لا تمتد بعيدا عن علم وموافقة الولايات المتحدة الامريكية .

النتائج:

1- ان العلاقات الصينية – السعودية بعد عام 2014 عاشت انتقالة نوعية عالية من الطابع التجاري التقليدي نحو شراكة إستراتيجية ذات ابعاد مختلفة شملت مجالات الطاقة، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والأمن.

2- أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للمملكة وأحد أبرز المستثمرين في قطاعات الطاقة والصناعة، مما عزز حضورها الاقتصادي في الخليج العربي .

3- اعتمدت الصين على المملكة العربية السعودية بلعب دور محوري في عملية احياء طريق الحرير بالتوافق مع رؤية السعودية 2030.

4- عدم رغبة المملكة العربية السعودية في تأزيم العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية في ظل تزايد مستوى العلاقات التعاونية مع الصين وذلك لعلمها بان الولايات المتحدة هي من تمسك زمام القوة العسكرية في المنطقة وليس الصين.

التوصيات

1- ان تعمل المملكة العربية السعودية على وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للطاقة التي من شأنها ان تثبت علاقات متعددة للشركاء .

2- ان تراعي المملكة كيفية ان تؤثر العلاقة مع الصين على علاقاتها الاعتيادية بالاخص مع الولايات المتحدة .

3- ضرورة تنويع مصادر الطاقة للتقليل من التبعية للخارج.

[28]) محمد بن هويدن، دوافع زيارة الرئيس الصيني الى السعودية، مصدر سبق ذكره، ص19

المصادر :

الكتب

1- بن عائشة محمد الامين، الصين: هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، المركز الديمقراطي العربي ،برلين، 2021
2- تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية : تنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة ، 2008
3- خديجة عرفة محمد، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض،2014
4- عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، 2019
5- عمرو عبد العاطي، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2014 .

- الدوريات

1- احمد عبد الغني عليوي، الصراع الدولي في منطقة الشرق الاوسط واثره في امن الطاقة،مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد7، كلية القانون والعلوم السياسية- الجامعة العراقية ، العراق،2023
2-اشواق محمد الزهاني، لميعة عبد العزيز الجاسر، الاستثمار الامثل للطاقة المتجددة لتحقيق التنمية الاقليمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد 15، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الابحاث،الولايات المتحدة الامريكية،2022
3- اعياد عبد الرضا ، حسين علي عبد الراوي ،وداد حماد خلف، القوى الناعمة الصينية واثارها على الدول العربية: الخليج العربي انموذجا، مجلة الاداب، ملحق العدد136، كلية الاداب- جامعة بغداد، العراق،2021
4-خديجة عرفة محمد، قيود الصعود: الظمأ الى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196 ، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر، 2014
5-ديمتري زايبلين، السعودية الخضراء: صعود قوة كبرى في مجال الطاقة المتجددة،مجلة الدراسات الايرانية،العدد 19، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، 2024
6- سارة محمود غزال،مسوغات التحرك الاستراتيجي الصيني في ظل مبادرة الحزام والطريق: الشرق الاوسط انموذجا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 27، كلية القانون والعلوم السياسية- الجامعة العراقية، العراق، 2025
7- عباسة جلايلي، الامن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على موارد الطاقة،مجلة قضايا دولية معاصرة،العدد10-11، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية- جامعة وهران1، الجزائر، ب.س
8-عبد الله عبد المحسن الفرج، مراحل تطور العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين ، مجلة الدراسات الصينية العربية، العدد 1، 2021
9- عدنان خلف البدراني، اهمية الطاقة في السياسة الخارجية الصينية ، مجلة دراسات دولية، العدد 6، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية- جامعة بغداد، العراق، 2016

10- عزة جمال عبد السلام زهران،الدور المحوري للسعودية مع الصين في احياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد8، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الاسكندرية، مصر، 2019، ص192-193
11-علاء عبد الوهاب عبد العزيز، امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، المجلة السياسية والدولية،العدد41-42، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، العراق، 2019
12-علي حسين باكير،دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010
13-محمد بن هويدن، دوافع زيارة الرئيس الصيني الى السعودية، مجلة درع الوطن، العدد 612، وزارة الدفاع الاماراتية، الامارات العربية المتحدة، 2023
14- مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، النمو من خلال التنوع وكفاية الطاقة: انتاجية الطاقة في المملكة العربية السعودية، تقرير استشاري، المملكة العربية السعودية، 2018
15- مسعود بالساسي، خالد بقاص، تطور العلاقات الصينية السعودية، الدوافع والمكاسب،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر،2023
16-مصطفى الدراجي،العلاقات الصينية السعودية : الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023

-الرسائل والاطاريح

1- ابراهيم مردان مطر القيسي،السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العراق، 2013
2- محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الازهر، مصر، 2014